

المصطلح اللساني العربي، وضعه وسبل علاجه

د. سليمان بوراس

جامعة المسيلة

الملخص:

ت تعاني الساحة المصطلحية اللسانية العربية في وقتنا الراهن من شيء من الفوضى، ومن تدمير كبير من اللسانيين الباحثين الذين يعينهم الموضوع، ومرد هذه الفوضى إلى أسباب كثيرة منها ما هو فردي يتحمل وزره الباحثون اللسانيون أنفسهم، ومنها ما هو جماعي يتحمل وزره المجتمع العربي برمته، وهذا ما يدعونا جميعا إلى تدابير علمية عاجلة من أجل إصلاح حال بيئة المصطلح، وإحلال التوازن والهدوء في هذه البيئة العلمية؛ ويأتي هذا العمل المتواضع من أجل إلقاء نظرة وجيزة على حال المصطلح اللساني العربي، ومعاناته على مستوى إنتاجه وعلى مستوى استعماله ثم تقديم بعض الحلول التي يراها المتخصصون سبيلا ممكنا للخروج من الوضع الذي نحن فيه، على أن تكون لنا بحول الله أعمال أخرى نعالج فيها زوايا أخرى من الموضوع.

الكلمات المفتاحية المصطلح / اللساني / المشاكل / الحلول

Summary

The Arab linguistic terminological scene of our time suffers from a bit of chaos, and from the great grumbling of the linguistic researchers who are concerned by the field and this chaos is due to many reasons such as the individual reasons that are caused by the linguistic researchers themselves, and the collective responsibility of the whole Arab Society. This calls for urgent measures to reform the environment of the term and to bring about balance and calmness in this scientific environment. This modest work comes in order to take a brief look at the state of the Arabic linguistic term, and its suffering at the level of its production and the level of its use and then to provide some solutions that Specialists see as a possible way out of the situation which we are in.

Keywords: Term/linguistic/problems/solutions

أضحى المصطلح العلمي ميدان تنافس بين البشر، وواحدا من مقاييس التي يقاس بها تحضر الأمم، وهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها إذا ما أردنا الخوض في غمار العلوم، وهو العمود الفقري للحقول المعرفية جميعا، وقد رأى الباحثون أن المصطلحات مفاتيح العلوم، وأكدوا أنها أيضا مفاتيح العقل البشري؛ وقد شغل المصطلح العلمي مكانة أساسية في حقل الدراسات العلمية عموما واللسانية خصوصا لدى مختلف الأمم، وفي مختلف الثقافات من قبل الباحثين، فهو أساس الدراسات العلمية، ونظرا لقيمته وأهميته في الدرس اللساني وفي غيره فقد شكل علما قائما بذاته، تمتد علاقاته وأواصره إلى عدد من العلوم منها كاللسانيات، وعلم التوثيق، وعلم الترجمة وغيرها.

إن الملاحظ اليوم أن الساحة اللغوية العلمية تعاني من اضطراب كبير في باب المصطلح، نتيجة لعدة عوامل منها ما هو موضوعي ومنها ما يفتقد إلى شيء من الموضوعية وهو قابل للتوجيه والإصلاح، وهذا الأمر يدعونا إلى أن ندرس هذه القضية دراسة علمية نتبين من خلالها أسباب الوضع، ونبحث له

عن العلاج المفيد، ذلك أن الساحة المصطلحية في الجزائر وفي البلاد العربية عموماً تعيش وضعاً غير صحي، وذلك من خلال اضطراب المصطلح أو اضطراب صياغته، أو اضطراب التعامل معه، لأن صوغ المصطلح اللساني غير منوط بأية هيئة من الهيئات تجعل الأمر مقنناً ومضبوطاً، بل هو مشترك مشاع متروك لمبادرة الأساتذة الجامعيين ورجال العلم والثقافة والأدب والصحافة والترجمة، وهذا ما يسبب التباين ويستدعي وبشكل دقيق التنسيق والتوحيد، فغياب التوافق أو التوفيق بين رؤى اللسانيين والباحثين والعلماء من أكبر الإشكاليات، مما يوجب إيجاد الآلية الناجعة التي تؤدي بالمصطلح اللساني إلى الرقي إلى مستويات أصلح وأنفع وأشمل استعمالاً وتوصيلاً وشيوعاً.

كل هذه المشاكل تؤكد الوضعية المزرية التي آل إليها الواقع اللغوي العربي، لكنها ليست إشكالا عربيا صرفاً، فقد أصبح ذا صبغة عالمية خاصة على الصعيد اللساني ذلك بحكم أنها وافد جديد وتأسيس غربي وهذا ما وضحه جورج مونان في قاموسه، حيث استعمل العديد من العبارات التي تكشف عن هذه الأزمة كعبارة *lemalaise terminologique* التي تدل على العسر الاصطلاحي وما يتبعه من ضيق وتعب وتعلق وعبارة *la contamination terminologique* الدالة على "التلوث الاصطلاحي" وهذا تعبير يعكس مدى العدوى التي أصيبت بها المصطلحات اللسانية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف المجامع اللغوية العربية ومكاتب التنسيق والتعريب وما تقوم به الندوات والمؤتمرات اللسانية والمصطلحية إلا أن المصطلح اللساني العربي ما زال يعيش حالة من الضعف والقصور عن اللحاق بالتطور الحاصل بمفاهيم النظريات اللسانية الغربية ولم تستطع اللغة العربية التخلص منه، بمحاولة المشاركة في العلوم لأن تلك العلوم قطعت شوطاً مهماً وبعيداً في الترقى، وهو شوط متزايد الاتساع ويظهر ذلك جلياً من خلال كون المصطلح اللساني العربي ما زال بحاجة إلى مرافقة المصطلح الأجنبي له خوفاً من الوقوع في اللبس وعدم تحديد المراد منه .

وإذا أردنا أن نوصف الحالة المصطلحية فإن مما يؤسف له في هذا الحقل اللساني العربي أن أهم ما يتسم به هو طابعه العفوي، وتلك العفوية لا تقتزن بمبادئ منهجية دقيقة ولا بالاكتراث بالأبعاد للمشكل المصطلحي، وقد قادت هذه العفوية إلى الكثير من النتائج السلبية وفي مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلحات وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية، كما أدى إلى معاناة ساحة المصطلح من عدة مشاكل لعل من أهمها غربة مفهوم المصطلح وتغريبه، وهذا ما جرته الترجمة، وذلك من خلال الاختلاف في المصطلح العلمي، فساحة الخطاب العربي بشكل عام، والخطاب المتعلق باللغة والأدب بشكل خاص تعج بمصطلحات ومفاهيم كثيرة يجتهد الباحث في فهمها فيعجز أو يصل وصول غير المتأكد من دقة ما وصل إليه، ولعل السبب في هذا كون أغلب هذه المفاهيم مصوغة في صيغة لفظة لم يعهدها القارئ العربي، ولا تنتمي إلى ذخيرة مفرداته⁽¹⁾، فهذه المصطلحات دخلت عالمه فاحتفظت بشكلها المأخوذ من المصدر فتبدو لاتينية أو إنجليزية... وذلك تبعاً للغة الناقل أو لكونها قد عربت فتبدو عربية في الظاهر لاحتوائها أصواتاً بل قل أحرفاً عربية يبدو أنها لا تمت في حقيقة الأمر إلى العربية بصلة، لأنها تعبر عن مضمونها، وهذا ما نجده في بعض الكتابات اللسانية مثل: "صوتيم، صوتم،

صوتية، التي تدل على وحدة صوتية، وصرفم، صرفمية، التي تدل على وحدة صرفية، ولفظم، التي تدل على وحدة لفظية"، وفي بعض الكتابات النقدية نجد مثل "سوسيونصي، سوسيو نقدي، سوسيوكريتيك، السيمانتيك... الخ"⁽²⁾، أضف إلى ذلك أن المصطلح العربي في حال وجوده بلفظه العربي يعاني من تعدد الصور للدلالة على شيء واحد، فمن ذلك مثلا في المصطلح القديم (الالتفات) فقد سماه ابن وهب (الصرف) وسماه أسامة منقذ (الانصراف) وقد سمي الافتراض، وما يزيد الأمر إشكالا استخدام المصطلح التراثي لمفهوم جديد مختلف عن مفهومه في التراث، فتكون غربة المصطلح، ويحدث لبس عند ورود المصطلح يجعل القارئ يتردد في فهمه بين الدلالة القديمة والدلالة الجديدة، وقد يؤدي هذا اللبس إلى سوء فهم، وتتضح هذه المشكلة مثلا عندما نستخدم مثلا كلمة الإدغام تارة بالمعنى القديم الذي كان يتعامل به الأقدمون وهو إحداث تغيير يؤدي إلى تشابه أو إلى تماثل بين صوتين ثم جمعهما في صوت واحد، كما تتضح هذه المشكلة عند استخدام كلمة حرف ترجمة لمصطلح consonant، وهنا تجد مفهومين مختلفين قد عبر عنهما بشكل لا يميز بينهما فقد استخدم النحاة العرب كلمة حرف للدلالة على ظاهرة بصرية أي على الحرف المكتوب، و لهذا يرى بعض الدارسين أن الأفضل أن نترك هذا المصطلح لمعناه القديم الذي عرف عند الأقدمين وأن نستخدم للدلالة على consonant كلمة أخرى وهي الصامت، وذلك انطلاقا من ضرورة التمييز بين المنطوق والمكتوب ولا يجوز أن يسمح المصطلح الحديث بتداخل مفهومين مختلفين⁽³⁾، شبيه بهذا تعدد المصطلحات الدالة على structuralisme، بنائية، بنوية، هيكلية، تركيبية، بنيائية، وهذا التعدد يوهم القارئ بتعدد في المفاهيم، فليس من اقتصاديات اللغة أن يكون لكل باحث فرد أو لكل فئة صغيرة من الباحثين مصطلحاتها المتعددة والمفهوم العلمي واحد⁽⁴⁾، ومن أمثله كذلك أننا نجد مصطلح المقام situation، فمع أن الكلمة شائعة الاستعمال في لغتنا العربية إلى الدرجة التي أصبحت فيها مثلا متداولاً "لكل مقام مقال" فإننا نجد من المترجمين يأتي بكلمات أقل منها تأدية وتعبيرا عن المفهوم، فالملحوظ هو إغفال التراث العربي و تغريبه والانقطاع عن استعمال المصطلحات التراثية بعد النهضة الحديثة الغنية بمفاهيمها، والاعتماد على مصطلحات جديدة تعبر عن نفس المفاهيم التي تعبر عنها تلك المصطلحات التراثية، مما أدى إلى ازدواجية مصطلحية لا تخدم التعبير الدقيق والتفاهم السريع⁽⁵⁾.

ومن المشاكل التي نلاحظها في الساحة المصطلحية ذلك الاضطراب الناتج عن التعامل مع كلمتين اصطلاحيتين تبدوان مترادفتين في معناهما العام، ولكنهما مختلفتين في تطبيقهما في الاستعمال الاصطلاحي العلمي ومن أمثله مصطلحا (phonologie, phonetique) حيث ترجمهما بعض الباحثين ورأوا أن (la phonetique) تُعنى بالأصوات الكلامية فتعلل فيها الأحداث والتغيرات أما (phonologie) فتُعنى بالعملية النطقية⁽⁶⁾، ولا بد أن نذكر هنا أن الازدواجية اللغوية من المشكلات التي تواجه المصطلحات العلمية عامة واللسانية بصفة خاصة، ويظهر هذا جليا عند المثقفين العرب الذين درسوا بلغات أجنبية، فعندما يترجمون إلى اللغة العربية يتخذون اللغة التي تعلموها منطلقا في ترجمة المصطلحات⁽⁷⁾ فالدارس باللغة الفرنسية مثلا يستعمل مصطلح الفونيتيكا لترجمة مصطلح phonetique

بخلاف الدارس باللغة الانجليزية، الذي يستعمل مصطلح "الفوناتيكا" ترجمة لمصطلح phonetic رغم أن هناك ما يقابله باللغة العربية وهو "علم الأصوات".

ويزيد الأمر انغلاقاً أننا نجد اختلاف المجال الدلالي للفظتين حينما نترجم، فقد يتسع معنى الكلمة في لغة ويضيق في لغة أخرى، ومن أمثلته حقل الألوان حيث تمتلك اللغة الفرنسية لفظاً خاصاً بها مميزاً في الطيف (اللون النيلي، الأزرق، الأخضر... الخ) بينما لغات أخرى مثل لغة الشونا (لغة زامبيا) لا تمتلك إلا أربعة ألفاظ فقط، اثنان منها للألوان الحارة واثنان آخران للألوان الباردة هما (cipswukacitema) أما (cicena) وهو لون في الواقع يوافق مجال البرتقالي والأحمر، أما لغة (الباسا) في ليبيريا فلا تمتلك إلا لفظين أحدهما للألوان الباردة والثاني للحارة⁽⁸⁾، وفي العربية قد تستخدم الكلمة الواحدة بمفهومين مختلفين أو أكثر، و المفروض أنه لما كان المفهومين مختلفين، فلا بد من التعبير عنهما بمصطلحين مختلفين، فمن الضروري ألا نستخدم لفظة عربية واحدة كمقابل لمفهومين فهذا يقلل من درجة الوضوح ومثاله لفظة " السياق " نجدها تقابل عدة مصطلحات مثل associative و syntagmatique بمعنى تركيبية وتقابل أيضاً مصطلح contextuel وهو المعنى الأدق للسياق، ومثاله أيضاً مصطلح المفرد في باب النحو التي تستعمل صرفياً للدلالة على غير الاثنين والجماعة، وتستعمل في باب الخبر والحال والنعت للدلالة على ما ليس جملة ولا شبه جملة، وتستعمل في باب التمييز للدلالة على تمييز غير الجملة .

إن التعبير عن المفهوم الواحد بعدة مصطلحات، أو التعبير بمصطلح واحد عن عدة مفاهيم، ولم تقتصر الأزمة علم دون آخر، فقد مست جميع العلوم دون استثناء ولعل اللسانيات من العلوم التي لم تسلم من أزمة المصطلح، كونها من العلوم المقترضة الواردة من ثقافة غير عربية، فالكثير من الدارسين يذهب إلى أن مشكلة المصطلح اللساني بدأت في الظهور بداية القرن العشرين حيث بدأت الاتصال الفعلي بالعلوم اللغوية الغربية فلقد حاول اللسانيون العرب ممن درسوا في الجامعات الغربية نقل هذا العلم إلى الثقافة اللغوية العربية، لذلك قد كثرت المصطلحات اللسانية كثرة لا يمكن حصرها وقد غدا هذا العلم عند الكثير من الباحثين ضبابياً بسبب هذه المشكلة فقد تدفق إلى المعجم اللساني كم هائل من المصطلحات التي تستقر في مفهومها أو ترجمتها "فهي مشكلة تعد أكبر المشاكل التي رافقت دخول اللسانيات الأجنبية ورد رسنا الحديث، فاللسانيات تعاني أساساً ما تعانيه العلوم المقترضة من مشكلات تتصل بوضع ثمرات الدرس الأجنبي في متناول الباحثين العرب"⁽⁹⁾.

ومما يفاقم المشكلة المطروحة ذلك البطء في وضع المصطلح، فمن المشاكل العويصة التي تسهم في اضطراب المصطلح العلمي، البطء في وضع المصطلحات العربية المناسبة للمصطلحات الأجنبية الوافدة، وهذا البطء يؤدي إلى تغلغل وتداول واستقرار المصطلح الأجنبي بين الباحثين، وعندما يتم وضع المقابل العربي لا يستخدم، لأنه يجد أن المجال قد شغله غيره، ويصبح مصطلحاً هامشياً في مقابل المصطلح الأجنبي المتداول، فوضع المصطلح العربي مقابل المصطلح الأجنبي يحتاج إلى جهد مضاعف، وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي على المجامع العربية أن تتضافر جهودها للتخلص من التبعية المصطلحية والسعي نحو استقرار المصطلح العربي في الساحة العلمية⁽¹⁰⁾، ويزيد هذا الأمر صعوبة هشاشة الالتزام

بالمصطلح العربي، ونعني بذلك عدم الالتزام أو الاستجابة الكاملة للمصطلحات التي أقرتها المجامع اللغوية، وعدم الالتزام باستعمالها، ورغم أن هذه المجامع هي التي أخذت على عاتقها العناية باختيار ووضع المصطلحات المناسبة⁽¹¹⁾، كما أن من المشاكل أيضا وجود أسماء علوم إنسانية استقرت في أكثر المؤسسات العربية بأسمائها الأجنبية منها مثلا الأنثروبولوجيا ومع هذا فلا تخلو معاجم المصطلحات اللغوية من مقترحات لإيجاد كلمة عربية لا يستخدمها أهل ذلك التخصص⁽¹²⁾.

أما إذا ذهبنا إلى البحث عن أسباب المشكلة فلا بد أن تكون لنا الجرأة على أن نقر أن الفردانية والذاتية لها نصيب وافر من مسببات المشكلة، فالظاهرة المدروسة ظاهرة خطيرة في بابها، فمشكلة تعدد المصطلحات في اللغة العربية من أكبر المشكلات التي تقود في حالات كثيرة إلى اللبس والاضطراب والفوضى الاصطلاحية⁽¹³⁾، وكثيرا ما نرى تحيزا من طرف كل عالم لمصطلحه الخاص حتى لو علم بوجود مصطلح عربي شائع ومقبول⁽¹⁴⁾ وقد ينزع بعض الباحثين إلى الاعتماد على الذات في وضع المصطلحات وعدم التنسيق مع المجامع والهيئات الرسمية وأهم ما يميز هذه الفئة من الدارسين أنهم يتجاهلون التراث العربي العلمي وكذلك يتجاهلون الجهود المبذولة حديثا على المستوى العربي في مجال المصطلحات وهذا يعيق التنمية المصطلحية، ويقع في هذا الخطأ كثيرون ممن يتصورون أن فهمهم للمصطلحات الأجنبية كفيلا بقدرتهم على صنع مصطلحات عربية فردية⁽¹⁵⁾، فسيادة النزعة الفردية التي تتحول إلى نزعة قطرية في وضع المصطلح العربي المتخصص وعدم الاكتراث برأي الآخر ولو كان صائبا⁽¹⁶⁾، كما أن الإقليمية سبب من مسببات مشكلة فوضى وضع المصطلح، وهذا ما نجده في وجود نزوع إلى مصطلحات معينة من طرف بعض الهيئات أو بعض الباحثين من منطلق المنطقة الجغرافية التي يتواجدون فيها، وقد لاحظ كثير من الباحثين وجود مدرستين بارزتين في الاصطلاحات العلمية، مدرسة مشرقية وأخرى مغربية، وقد ظهر الاختلاف بينهما بشكل لافت للانتباه، حتى إنك عندما تقرأ كتب وبحوث الباحثين المشاركة تشعر بذلك الفرق الكبير⁽¹⁷⁾.

ومن أسباب المشكلة اختلاف مصادر التكوين العلمي والمعرفي للسانيين العرب وتوزعهم بين ثقافة فرنسية وإنجليزية وألمانية فالترجمة عن لغة هو تأثر بجمولتها الثقافية وإيديولوجية تفكير أصحابها، وهذا ما شرح البون ووسعه بين طبقتنا المثقفة في وطننا العربي والتفاوت النظري والمنهجي بين المستوى العلمي للسانيين العرب⁽¹⁸⁾، ويزيد من خطورة الأمر ذلك التطور المستمر للبحث اللساني العالمي وظهور المزيد من المفاهيم وهو ما يعني ضرورة توفير مصطلحات لسانية عربية جديدة الأمر الذي يستوجب الملاحقة المصطلحية لهذا الكم من المنتجات الوافدة إلى وطننا العربي، فيجب أن تكون المجامع على اطلاع مستمر، وتراقب الوضع الاستعمالي لدى المتلقين العرب⁽¹⁹⁾، فاختلاف ثقافة المؤلفين أو الباحثين وهم ثلاثة أنواع الأول ذو ثقافة أجنبية يقرأ الأدب ونقده باللغة الأجنبية، والثاني ذو ثقافة مضطربة يقرأ الأدب الأجنبي ونقده بالعربية، والثالث ذو ثقافة عربية يأخذ من كل فن بطرق، وقد أدى هذا الاختلاف في لون الثقافة وطريق تحصيلها إلى أن يأخذ من يقرأ باللغة الأجنبية مصطلحاته عن اللغة التي يعرفها فيقع الاختلاف والتفاوت كما حصل بين المغرب العربي والمشرق العربي، أما ذو الثقافة المضطربة والمعتمد

الترجمات فأمره أكثر اضطراباً، ومثله ذو الثقافة العربية الذي لم تتضح أمامه الرؤية ولم يستطع أن يوازن بينما كان وما يفرضه الواقع الجديد، وهذان الصنفان في حيرة من الأمر فهما يتأرجحان بين المصطلحات العربية والأجنبية.

ومن المسببات الموضوعية أيضاً جدّة اللسانيات في البلدان التي أنتجتها فما بالك بالبلدان التي استوردتها مما يفرض على درسنا تبعات أخرى تتصل بتداخل المصطلحات في لغتنا الأصلية، وتعدد الاتجاهات، واختلاف المناهج لاختلاف طبيعة هذا العلم الفكري من غيره من العلوم الطبيعية والرياضية وغيرها⁽²⁰⁾، نضيف إلى هذه جميعاً مشكلات أخرى في شكل نقاط ومنها :

- ضعف القرارات الصادرة من المؤسسات المعنية بالمصطلح وباللغة العربية .
- عدم التنسيق بين المؤسسات المعنية ومراكز البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

- ضعف الترجمات وكثرة أخطائها التي شاعت بين القراء والباحثين .
- غياب الموضوعية في تعيين المشرفين على المؤسسات المعنية.
- تعددية المناهج المتبعة عربياً في صوغ المصطلح التي تخضع بدورها لمتطور التعريب المتبع في هذا البلد العربي أو ذاك⁽²¹⁾ .

- الكثرة الكاثرة من المعلومات العلمية والتقنية التي يتلقاها الإنسان من خلال وسائل الإعلام وتكون هذه المصطلحات مجرد ترجمة حرفية⁽²²⁾ .

- غياب المعاجم المختصة القائمة على التعريف المصطلحي والتقييس .
- غياب البنوك المصلحية الفاعلة .

هذا التوصيف للمشاكل يدعونا إلى البحث عن مقترحات للحلول للمشكلة ولعل من أهم الحلول والاقتراحات التي يقع فيها المصطلح اللغوي ممارسة البحث اللغوي أن نعلم أن تقدم اللسانيات التطبيقية بفرعها تعليمية اللغة وعلم المصطلح هي معرفة علمية وتربوية خصبة فكلها علوم تطبيقية يمكن استثمارها في ترقية اللغة العربية وتطوير طرائقها التعليمية وجعلها تتفتح على آفاق معرفية جديدة تتجلى في مفاهيم ومصطلحات جديدة تتعلق بممارسة البحث في اللغة العربية وتربيتها⁽²³⁾، ولدفع جهود التعريب يستلزم تحديد النظرة إلى آليات تكوين الكلمات وتشجيع التأليف باللغة العربية في المجالات العلمية المختلفة، ومساندة الجهود المبذولة من وسائل في بناء بنوك المصطلحات، كما أن من الواجب تحليل البنية المفهومية (الدلالية) للكلمات العربية من حيث أن عملية نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية تتوخى المحافظة على مفهوم المصطلح بقدر الإمكان⁽²⁴⁾.

لا بد من تكوين اختصاصيين في علم المصطلح والترجمة المتخصصة ذلك أن مشكلة توفر الكتاب العلمي ترتبط بالدرجة الأولى بصفة عامة باسترجاع اللغة العربية لمكانتها الأصلية، وهذا يقتضي التعريب الشامل للتعليم، ولا نتصور أن يتم تعميم استعمال اللغة العربية مع تحقيق الرقي العلمي إلا بتعريب شامل لآلاف المراجع والكتب والدراسات، لذلك فالمسلك الوحيد الذي يجب سلوكه هو إعداد مترجمين

متخصصين في نقل العلوم وهذا ما نراه محدودا في اللغة العربية، ولا بد من تكوين اختصاصيين في علم المصطلح يترجمون النصوص المتعلقة بأي علم من العلوم⁽²⁵⁾، ولعلاج المشكلة أيضا لا بد من توحيد المصطلحات ونشر المفضل منها على ثلاثة مستويات:

- المستوى القطري: إذ نجد تعددا في استخدام بعض المصطلحات بين أبناء القطر العربي الواحد لغير سبب.

- المستوى الإقليمي: ونقصد به توحيد المصطلح على مستوى مجموعة من الأقطار العربية بينما تشابه أو تقارب مثلا في الظروف اللغوية أو التاريخية أو الجغرافية كأقطار المغرب العربي مثلا ثم على مستوى أقطار المشرق العربي ثم على مستوى دول الجزيرة العربية مثلا، إن كان ذلك مفيدا .

- المستوى القومي: وهو توحيد استخدام المصطلح المفضل في جميع أقطار الوطن العربي⁽²⁶⁾.

التركيز على الدراسات المستقبلية بدل الاهتمام المتزايد بالماضي لأن مستقبل اللغة العربية مرتبط بمدى قدرتها على مشاركة اللغات الأخرى في التواصل الإنساني العالم ومن ثم توجيه أهداف التعليم العالي إلى الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية بغية استثمارها في خدمة لغتنا وأمننا الثقافي⁽²⁷⁾.

كما أنه لا بد من القيام بدراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعددة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي وتطبيق مبادئ التقييس وشروط المصطلح المفضل عليها إضافة إلى تسجيل نسبة شيوع كل منها (أي عدد المستخدمين له تقريبا) وسنة بدء استخدامه إن أمكن ثم الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعددة على أساس المعلومات المتوافرة لاختيار المصطلح المفضل على أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة ثم توثيقه للتوصية باستخدامه ونشره والاقتصار عليه أي بعد القيام بدراسة المشكلة دراسة وصفية أولا ثم تطبيق مبادئ التقييس عليها واختيار المفضل واستبعاد المستهجن وهي مصطلحات علمية⁽²⁸⁾.

- الاقتصار على مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد.
- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد .
- التزام ما استعمل أو استقر قديما من مصطلحات علمية وعربية وهو صالح للاستعمال الجديد
- إثارة اللفظة المأهولة على اللفظة النافرة الوحشية أو الصعبة على النطق .
- لا يشتق من مصطلح إلا بقرار هيئة علمية مختصة بوضع المصطلحات⁽²⁹⁾ .
- لا بد من توضيح مهام المجامع والهيئات الرسمية بحيث تحدد جامعة الدول العربية من هي الهيئة التي تقول القول في المصطلح المعتمد، وألا نترك المصادقية لجميع المجامع في فرض مصطلحاتها، فإذا لم تتحد الهيئة التي تعود إليها الكلمة النهائية فستبقى كل هيئة تنظر إلى نفسها بأن لها كلمتها في البحث العلمي فتبقى في إشكالية النزعة الإقليمية⁽³⁰⁾ .
- ضرورة اتخاذ قرار سياسي جريء يرفع المصطلحات التي تقرها الهيئة العليا الرسمية فقط، والواقع يقول بأنه لن يلم شمل هذه المجامع وهؤلاء الباحثين إلا القرار السياسي الملزم⁽³¹⁾ .
- ضرورة الحوار بين كل الباحثين والقائمين على المجامع من أجل معرفة ما لدى الآخر .

- الاستفادة من مشروع الذخيرة اللغوية العربية المقترح من قبل عبد الرحمان الحاج صالح لأنه مشروع شامل، وقد أقرته جامعة الدول العربية ولم يبق إلا أن يعمل في إطاره الباحثون مشرقا ومغربا دون حرج أو لمم، فهذا المشروع بمثابة الانترنت العربي، بحيث يسهل عملية البحث وإيجاد المصطلح في الشبكة العنكبوتية على موقع الذخيرة مهما كان الباحث⁽³²⁾.
- لا اشتراك ولا ترادف في المصطلح اللغوي العلمي الدقيق في اللسان العربي لأن ذلك يكرس الازدواجية الدلالية في المصطلحية⁽³³⁾.
- تشجيع البحث العلمي عامة، والبحث المصطلحي على وجه الخصوص لخدمة العربية العلمية قبول ما يصدر عن الهيئات والمؤسسات كالمجامع اللغوية وبثه في الدراسات واستعماله في الترجمات .
- إسناد علم المصطلح إلى الذين يجيدون لغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية ولهم الخبرة في منهجية البحث⁽³⁴⁾ إلى ذوي التجربة في التدريس ونقصد بالتجربة هنا في التخصص، ودعم مكتب تنسيق التعريب لضمان دوام عمله في تنسيق المصطلحات استخدام اللغة العربية لغة العلوم الحديثة يتيح للهواة والطامحين من غير رجال تلك العلوم أن يطلعوا عليها فيتسع نطاق الثقافة العلمية في المجتمع العربي، ويرسخ الميل إليها وتعرف قيمتها وقدراتها الاهتمام بالدوريات العلمية التي تصدرها الهيئات العلمية في مختلف أنحاء العالم العربي، كل في اختصاصه، فقد تسهم هذه الدوريات في بسط مجال العلم وتعريف منجزاته وتعريب كثير من كشافه وترجمة كثير من اصطلاحاته، فكانت ولا تزال لها يد بيضاء في سبيل ابتكار اللغة العربية العلمية أن تصبح مادة علم المصطلح مقررة في جميع الفروع العلمية والتكنولوجية والعلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها اللغة والأدب⁽³⁵⁾.
- يستعمل كل لفظ من الألفاظ المترادفة في معنى خاص في المصطلحات العلمية، لأن الترادف كثيرا ما يكون أوصافا للأشياء لا يراد بها المطابقة التامة في المعنى إذ يلحظ أن لكل لفظ معنى خاصا يختلف عن سواه ولو شيئا قليلا فيمكن أخذ استعماله ولو بطريق المجاز.
- الكف عن محاولات التسابق في وضع المصطلحات والرجوع إلى تاريخ الدرس اللساني في العربية للاستفادة من جهود الرواد السالفين⁽³⁶⁾، ويستحسن أن نصطلح بلفظ واحد لتأدية المعنى الواحد ولكن يلاحظ أن الفقهاء المسلمين لم يتقيدوا بهذا الشرط .
- تشجيع التأليف والإبداع والإنتاج العلمي ودعمه لإيجاد نظريات علمية عربية بمصطلحات عربية أصيلة لا نحتاج إلى مراجعتها في معظم الأحيان أو إلى تعريبها كالأجنبية وينبع ذلك التعريب الخاص بالتعليم الجامعي والعام، أي جعله عربيا وتوحيد مناهجه ومواده وكتبه أنظمة الإدارة والاقتصاد وكل مناحي الحياة⁽³⁷⁾.
- العمل على تكوين لجان وطنية محلية متخصصة للعمل المصطلحي في جميع الدول العربية، والقيام بدراسة ميدانية وصفية على إمكانيات اللغة وقدراتها، وحال المصطلحات العربية ثم

يتم تناول المصطلحات والمفاهيم المشكلة المحتاجة إلى معالجة من تعريب أو تقييس أو توحيد أو توثيق، قد شكلت لجنة وطنية للعمل المصطلحي في الأردن عام 1987م وانبثقت عن وزارة التجارة والصناعة الأردنية ولكنها لم تر الجانب العملي لإحالة مدير الدائرة المعنية بعد ذلك بمدة قصيرة على التقاعد وربما لأمر آخر غير معروفة .

• الاعتماد على التراث اللغوي العربي القديم مع الانفتاح على الآخر مثل ما قام به عبد الرحمان الحاج صالح الذي استوعب التراث اللغوي القديم، وحلله وقارنه، بما توصل إليه البحث عند العلماء الغربيين⁽³⁸⁾.

• العناية بالترجمة وقواعدها ورسم خطة قومية واحدة، تبين النظام الذي يجب أن نلتزمه في ترجمة المصطلحات الأجنبية ووضع قواعد موحدة نلتزمها عند التعريب .

• الاتفاق على طرق الوضع اللغوية للمصطلحات، ومتى نستخدم هذه أو تلك، ومن شروط كل ومواصفاتها، حتى يكون عمل اللجان المختصة موحدا متوائما، يسهل جمع منظومات مصطلحية تجمع بينها علاقات مفهومية أو لا وعلاقات لغوية في الجذر أو الصيغة أو الاشتقاق أو المجاز أو النحت أو الاقتراض أو غير ذلك وفق شروط تراعى في كل طريقة

• لا بد من وجود علاقة بين المعنى الأصلي والجديد لكن لا يشترط أن تكون هذه العلاقة قد وصلت إلى حد المطابقة بل يكفي بأدناه .

• يستحسن مراعاة ميزان الصياغة العربية حتى لا يشد المصطلح المنقول صيغة ودلالة، لا بد من بعث علم الصيغ لأداء دوره اللازم في صناعة المصطلح العربي الدقيق، تجنب اشتراك في المصطلح العلمي الدقيق إذ أن ذلك يكرس الازدواجية الدلالية في المصطلح⁽³⁹⁾ .

• ومما لا نقاش فيه أن اللسانيات العربية، تفتقد للصرامة الاصطلاحية في تحديد متصوراتها مما جعلها تعاني من مشكلة وضع المصطلح اللساني الملائم للمقابل الأجنبي، فالملحوظ أن لكل باحث مصطلحاته الخاصة به، وهذا نتيجة الإفراط في النزوع للعمل الفردي -كما سبق وأن أشرنا في الفصل السابق- في أسباب الفوضى للاصطلاحيين كما أن غياب منهجية تأصيل واضحة المعالم يسير عليها جمهور العلماء والباحثين في المجالات اللسانية⁽⁴⁰⁾ .

إن وضع المصطلح في الدرس اللساني كما رأينا وضع لا يتيح لنا مجال الارتياح بل يدعو إلى وثبة علمية تتضافر فيها جهود الباحثين المتخصصين وتدعمهم قوة سياسية واعية، وتتعاقد فيها جميع البلاد العربية، سياسيوها ومتفقوها حتى يمكن للمصطلح العربي أن يخرج من فوضاه ويكون خادما للبحث العلمي، و إذا لم يقدر لنا ذلك فإن المشكلة تتفاقم وسيأتي عينا يوم نقول ياليتنا فعلنا أمرا قبل أن يتسع الخرق على الراقع، ولذلك فإننا ندعو إلى الوثبة الاصطلاحية الواعية الخادمة النافعة للباحثين وللبحث .

قائمة المراجع :

¹ - ينظر بشير ابرير، علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة تواصل، ع 25، عناية، 2010، ص 9 .

- ² - ينظر المرجع نفسه، ص 9 .
- ³ - ينظر محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 299 .
- ⁴ - ينظر المرجع نفسه، ص 299 .
- ⁵ - ينظر فريدة ديب، المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2012، ورقة، ص 75.
- ⁶ - ينظر آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، بيروت، ط 1، 2003، ص 161 .
- ⁷ - ينظر فريدة ديب، المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص 78 .
- ⁸ - ينظر آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص 161 .
- ⁹ - علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، مصر، ط 1، دار النهضة، القاهرة، ص 28 .
- ¹⁰ - صالح بلعيد، المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 1995، ص 7
- ¹¹ - المرجع نفسه، ص 7 .
- ¹² - ينظر محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في القرن الواحد والعشرين، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ع 3، 1998، ص 77 .
- ¹³ - ينظر محمد حلمي خليل، دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي ضمن تقدم "اللسانيات في الأقطار العربية"، بيروت، 1991، ص 287.
- ¹⁴ - ينظر المرجع نفسه ص 287.
- ¹⁵ - ينظر محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 453 .
- ¹⁶ - مصطفى غلفان، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مجلة اللسان العربي، مكتبة التنسيق والتعريب، الرباط، ع 46، 1998، ص 146.
- ¹⁷ - ينظر عادل رواقري، النزعة الفردية والإقليمية في وضع المصطلح العلمي، الملتقى الوطني حول: المصطلح والمصطلحية بالجزائر، 2014، ص 208.
- ¹⁸ - محمد حراث، راهن البحث المصطلحي في الوطن العربي ملتقى حول المصطلح والمصطلحية، تيزي وزو، 2014، ص 141.
- ¹⁹ - المرجع نفسه ص 141.
- ²⁰ - أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر العربي، المطبعة العلمية، دمشق، ط 1، 2001، ص 14.
- ²¹ - محمد حراث، راهن البحث المصطلحي في الوطن العربي، ص 150 .
- ²² - عادل زواقري، النزعة الفردية والإقليمية في وضع المصطلح العلمي، ص 207 .
- ²³ - ينظر بشير ابرير، علم المصطلح وممارسة البحث في اللغة والأدب، ص 18 .
- ²⁴ - عيسى برهومة، اللغة العربية وأسئلة العصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2007، ص 152.
- ²⁵ - عبد الملك مرتاض، الترجمة والمصطلح العلمي ومشاكلها، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع 1، 2005، ص 374 .
- ²⁶ - علي توفيق الحمد، المصطلح العربي شروطه وتوحيده، ص 12 .
- ²⁷ - عيسى برهومة، اللغة العربية وأسئلة العصر، ص 152.

- 28- ينظر علي توفيق الحمد، المصطلح العربي شروطه و توحيده، جامعة اليرموك الأردن، مج 2، ع 4، 2005، ص 10.
- 29- المرجع نفسه، ص 12 .
- 30- ينظر محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في القرن الواحد والعشرين، ص 453 .
- 31- ينظر المرجع نفسه، ص 453 .
- 32- عادل زواقري، النزعة الفردية والإقليمية في وضع المصطلح العلمي، ص 212 .
- 33- عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى آلية الصناعة، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009، ص 96 .
- 34- بشير ابرير، علم المصطلح وممارسة البحث في اللغة والأدب، ص 18 .
- 35- المرجع نفسه، ص 12 .
- 36- علي توفيق الحمد، المرجع السابق، ص 14 .
- 37- علي توفيق الحمد، المرجع السابق، ص 14 .
- 38- بشير ابرير، علم المصطلح وأثره في بناء الخطاب اللساني العربي الحديث، مجلة نصف سنوية تعنى بقضايا اللسانيات، منشورات مخبر اللسانيات، عنابة، ع7، مارس 2011، ص 126.
- 39- ينظر حنفي بن ناصر ومختار لزعر، اللسانيات منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، ص 149 .
- 40- أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ص 14.